

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 April 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ١١٤ (هـ) من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص البيان المشترك الذي اعتمده المشاركون في الاجتماع العام الخامس لمنظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها، المعقود في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٤ (هـ). كما أطلب تعميم البيان المشترك باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن استجابة للقرارين ١٦٣١ (٢٠٠٥) و ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، وبخاصة الفقرة ١٧.

(توقيع) **بان** كي - مون

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق

البيان المشترك الصادر عن الاجتماع العام الخامس لممثلي الجماعة الكاريبية ومنظومة الأمم المتحدة

٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، نيويورك

١ - عقد الاجتماع العام الخامس لممثلي منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وأدلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان - كي مون، بكلمة افتتاحية. كما أدلى الأمين العام للجماعة الكاريبية، إدوين كارينغتون، ببيان افتتاحي. واشترك في رئاسة الاجتماع، الذي حظي بمشاركة واسعة من ممثلي الأمانة العامة للجماعة الكاريبية والمؤسسات المرتبطة بها وكذا ممثلي منظومة الأمم المتحدة، كل من لوليتا أبلوايت، نائبة الأمين العام للجماعة الكاريبية، وب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية.

٢ - ورحب الأمين العام للأمم المتحدة بفرصة توثيق التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. وأعرب عن قلقه إزاء الأدلة التي تشير إلى تزايد ضعف منطقة البحر الكاريبي التي تعاني أزمات في مجالي الغذاء وأمن الطاقة وتواجه في آن واحد آثار تغير المناخ والاضطرابات المالية العالمية. وأبرز أيضا التحديات الأمنية الملحة، وبخاصة تلك التي يطرحها تزايد الاتجار بالمخدرات والأسلحة الصغيرة في المنطقة. وكرر الأمين العام تأكيد التزام الأمم المتحدة القوي بتعزيز الشراكة مع الجماعة الكاريبية، وأشاد بالعمل التعاوني الجاري بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات الجماعة.

٣ - ورحب الأمين العام للجماعة بالاجتماع العام باعتباره منتدى هاما لمواصلة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وأكد على تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان الضعيفة الصغيرة بالجماعة. وأعرب عن تقديره لالتزام منظومة الأمم المتحدة المتواصل بدعم الأهداف الإنمائية للجماعة الذي يتجلى في المجموعة الكبيرة من الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات الجماعة وشركاء منظومة الأمم المتحدة. وأكد أيضا ضرورة التصدي للمشكلات الأمنية التي تواجه المنطقة. وسلط الضوء على قرار الجماعة أن تدرج الأمن ضمن ركائزها باعتباره الركيزة الرابعة لها، إلى جانب التكامل الاقتصادي، وتنسيق السياسات الخارجية، والتعاون الفني. وكرر الدعوة إلى النظر في إعادة فتح مكتب إقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة البحر الكاريبي.

٤ - وورد إلى الاجتماع تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المقطوعة خلال الاجتماع العام الرابع المعقود في جورجتاون، غيانا، في عام ٢٠٠٧، يتناول بوجه خاص التعاون في مجالات التنمية المستدامة، وتغير المناخ، وإدارة الكوارث، والأمن الغذائي، والحكم والأمن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسلم الاجتماع باستمرار وجود مشكلات تحول دون جمع معلومات كاملة عن جميع أنشطة التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة في المنطقة، نظرا لاختلاف أطر التخطيط والرصد، وانعدام نهج منسق للإبلاغ، ووجود خطوط متعددة للمساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٥ - ونظر الاجتماع في اقتراح يدعو إلى إنشاء إطار استراتيجي إقليمي لتخطيط ورصد التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، بغية كفالة المواءمة بين الأنشطة المنفذة والأهداف الاستراتيجية لمنطقة البحر الكاريبي. وسيكفل أيضا توزيع موارد منظومة الأمم المتحدة على أكفأ وجه من أجل إدرار فوائد ذات شأن للمنطقة. وسيعزز الوعي بالإنجازات التي تمت، والأثر الذي تحقق، وبأفضل الممارسات والدروس المستفادة من التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة (بما فيها منظمة دول شرق البحر الكاريبي) والمؤسسات المرتبطة بها. وسيركز الإطار المقترح على الأولويات الإقليمية وسيشمل في طياته نهجا قائما على النتائج لرصد وتقييم جميع الأنشطة في المنطقة. ونظر الاجتماع في هيكل صالح للإطار الاستراتيجي.

٦ - وأشاد الاجتماع بجهود التنسيق الكبيرة التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة في المنطقة، مشددا بوجه خاص على دور فريق المدراء الإقليميين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفه آلية عمل لكفالة الدعم الاستراتيجي المتعدد التخصصات وتوفير خدمات الرقابة في سبيل معالجة المشكلات الملحة وتعزيز الشراكة مع الجماعة. ولاحظ الاجتماع أيضا الدور الذي تقوم به في مجال التنسيق والرصد لجنة التعاون والتنمية لمنطقة البحر الكاريبي، وهي هيئة فرعية دائمة تابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتم فيها التمثيل على مستوى وزاري.

٧ - وأشاد الاجتماع بالتقدم المحرز والعمل المتبقي لإيجاد السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية. ويندرج في هذا الإطار مواءمة القوانين والإجراءات الإدارية، وتيسير حركة العاملين الماهرين، وضرورة إذكاء الوعي العام وقبول فكرة السوق والاقتصاد الموحدين؛ وانخراط القطاع الخاص؛ ومواءمة عملية التكامل في الجماعة مع مبادرات التكامل المتقدمة في منظمة دول شرق البحر الكاريبي؛ وتوسيع نطاق السوق والاقتصاد الموحدين

للجماعة الكاريبية ليشمل هايتي؛ ورصد وتقييم أثر حرية حركة المهارات وما يتصل بذلك من تناول الحقوق العارضة، وبخاصة ما يتعلق منها بتنقل الأشخاص مع مُعاليهم.

٨ - ورحب الاجتماع بالأشواط التي قطعت في اعتماد إطار السوق والاقتصاد الموحدين، بما في ذلك: تكامل السياسات المالية؛ وتكامل سياسات قطاع الاقتصاد الحقيقي؛ وبناء المؤسسات. وفي هذا الصدد، أحاط الاجتماع علما بوجه خاص بالجهود التي تبذل لتحقيق التكامل في قطاع الخدمات المالية، وقطاع التأمين، وقطاع الأوراق المالية، وكذا مواءمة أسعار الفائدة والسياسات الاستثمارية والضريبية. وبصدد تنمية قطاع الاقتصاد الحقيقي، أشير إلى في الاجتماع إلى مشكلات تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والسياحة والنقل وتحقيق تكاملها وإلى الحاجة إلى سياسات مناسبة في مجالات الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة. ورئي أن تشجيع التدابير الرامية إلى تحقيق كفاءة الطاقة مهم للغاية من حيث تنمية الاقتصاد وحماية البيئة. والتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواصلة الدعم الذي يقدمه للجماعة الكاريبية في هذا المجال. وأحاط الاجتماع علما بالجهود الجارية لإنشاء وتعزيز رابطات الصناعات، ومؤسسات الرقابة، ومؤسسات التنمية القطاعية، والمؤسسات المشجعة على حشد الموارد في المنطقة.

٩ - وأبلغ الاجتماع بوجود ترابط وثيق للغاية بين النظم الإيكولوجية البرية والساحلية والبحرية والاقتصادات في منطقة البحر الكاريبي، وهو ما يفرض تحديات كبرى على إدارة البيئة والاقتصادات في المنطقة. وأكد أن المناعة البيئية أمر ضروري لتحقيق الرفاه ونوعية الحياة على المدى الطويل في المنطقة وكفالة فعالية أداء السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة. وأشير إلى أن قضايا التنمية المستدامة غالبا ما يتم تجاهلها في تمويل الجهات المانحة وغيره من آليات الدعم. وأحيط علما بجهود الجماعة لوضع وتنفيذ إطار مشترك للبيئة والموارد الطبيعية يهدف إلى تحسين النوعية والأحوال البيئية في الجماعة. وأوصي ببدء عمل آلية التنسيق الإقليمية، التي أنشئت في المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ترينيداد وتوباغو لتيسير تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، من أجل إكمال جهود تنسيق السياسات التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة.

١٠ - وتناول الاجتماع الجهود الجارية لحماية البحر الكاريبي وتعزيز الاستخدام المستدام لمصائد الأسماك، وتحسين إدارة المحيطات، وتعيين الحدود البحرية. واستمع المجتمعون إلى طلب مساعدة في وضع سياسة مشتركة لمصائد الأسماك؛ وتعزيز تربية المائيات؛ وإدارة معلومات مصائد الأسماك؛ والبحث والتدريب والتطوير؛ ودعم إدارة موارد الأنواع البحرية، وبخاصة

أنواع ملكات المحار والكركند الشوكي التي لها أهمية تجارية. وكشفت الحاجة إلى زيادة معرفة وفهم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة التي يمكن أن تستثمر لدعم التنمية المستدامة وحفظ مصائد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية. ووجه نداء آخر للمساعدة في إعداد خطة لتنفيذ الإعلان الوزاري الكاريبي الصادر عام ٢٠٠٩ بشأن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في منطقة البحر الكاريبي. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، أشاد الاجتماع بالتقدم المحرز حتى الآن في تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية وأقر بالحاجة إلى حماية المكاسب التي تحققت حتى الآن في مجال الأمن الغذائي بمنطقة البحر الكاريبي. وتلقى الاجتماع معلومات عن إطار العمل الشامل للأمم المتحدة بشأن الزراعة ووافق على مقترح منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الداعي إلى اعتماد نهج مشترك بين المؤسسات وقائم على النتائج.

١١ - وأحاط الاجتماع علما ببرنامج المنطقة لبناء القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ ورحب بما يجري تنفيذه من مبادرات تهدف إلى تعزيز تصدي المنطقة لتغير المناخ، وبخاصة الاستراتيجية الكاريبية لمكافحة تغير المناخ. وأشاد الاجتماع بتعاون الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية من أجل التوصل إلى موقف إقليمي موحد بشأن كيفية التصدي لتغير المناخ والتكيف معه باعتبار ذلك أولوية في الإطار الاستراتيجي الإقليمي.

١٢ - وبينما أشاد الاجتماع بالجهود الرامية إلى تعزيز الإطار الاستراتيجي للإدارة الشاملة للكوارث، أكد الحاجة إلى مواصلة إيلاء الاهتمام لاستراتيجيات إدارة الكوارث وتكوين المناعة في المنطقة. وأشيد بالدعم المستمر الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالدعم المؤسسي في مجالات التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها، وتعميم إدارتها.

١٣ - وشدد الاجتماع على أهمية تنمية القدرات بالنسبة للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والمؤسسات الإقليمية على حد سواء. وفي هذا الصدد، أشار الاجتماع إلى التحديات التي تواجهها هذه الدول في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية بسبب القيود على مستوى القدرات، ورحب بالتزام المؤسسات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللازم. وسلم الاجتماع أيضا بضرورة تقديم المزيد من الدعم التقني للدول الصغيرة. وخلال الاجتماع، دعت منظمة دول شرق البحر الكاريبي إلى إصدار منشورات رئيسية للأمم المتحدة تعكس المبادرة والاستجابة في البحوث والتحليلات المتعلقة بالقضايا المحددة التي تواجه منطقة البحر الكاريبي، ولا سيما التحديات الخاصة بأصغر البلدان. والتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة الجماعة على تحديد نهج متكامل لتنمية القدرات من أجل تحسين ترتيبات المنظمة.

١٤ - وبخصوص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لاحظ الاجتماع أنه لم يستفد استفادة كاملة من عملية التحرير التي شهدها قطاع الاتصالات في المنطقة. وأشار بصفة خاصة إلى أن أبرز أوجه القصور هو عدم كفاية الاستفادة من تكنولوجيا النطاقات العريضة، بسبب ارتفاع تكاليف هذه التكنولوجيا أساسا. واقترح الاجتماع أن تدرج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أولوية في الإطار الاستراتيجي الإقليمي.

١٥ - وأشار الاجتماع إلى أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية هي من أكثر البلدان مديونية في العالم لكن تعيينها بوصفها بلدانا متوسطة الدخل يعوق حصولها على التمويل الميسر وعلى التدفقات الأخرى للمساعدة الإنمائية الرسمية. **ولذلك، رحب الاجتماع بفكرة إيجاد سبل مبتكرة لإشراك القطاع الخاص، وسلم بأهمية إقامة شراكات أقوى بين القطاعين العام والخاص والتعامل مع المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات.**

١٦ - وأشير مرارا وتكرارا في الاجتماع إلى الحاجة إلى تعزيز جمع البيانات والتحليلات الإحصائية لتوفير معلومات دقيقة وموحدة عن جميع التحديات التي تواجه المنطقة وتحسين وضع البرامج ورسم السياسات على أساس الأدلة. وأشاد الاجتماع بالتعاون بين الجماعة الكاريبية ومنظومة الأمم المتحدة لتحسين القدرة على جمع البيانات وتحليلها كأولوية ينبغي إدراجها في الإطار الاستراتيجي الإقليمي. **وسلم الاجتماع بضرورة ترشيد تكنولوجيات جميع البيانات وتحليلها وكفالة نشر المعلومات على نطاق واسع لدعم وضع السياسات استنادا إلى الأدلة وأهداف الجماعة في مجال المعلومات والاتصالات. واقترح وضع دليل قياسي للضعف يستخدم مؤشرات ذات صلة بمنطقة البحر الكاريبي.**

١٧ - ولاحظ الاجتماع بقلق استمرار الأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في منطقة البحر الكاريبي. وكان للأزمة أثر على القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل السياحة والقطاع المالي، وعلى التحويلات والهجرة. ويتوقع البنك الدولي أن تنخفض تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى عشر مستوياتها في عام ٢٠٠٧. وأقر الاجتماع بحاجة الجماعة إلى أن تتخذ، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات المتخصصة، تدابير سريعة وعاجلة لمنع تراجع المكاسب التي تحققت بفضل النمو الاقتصادي والاستقرار في الماضي. ولاحظ الاجتماع أهمية مواصلة وضع وتنفيذ سياسات تحفز النمو في القطاعات الإنتاجية. وكتدبير عاجل للتصدي للانخفاض في التدفقات الاستثمارية، أعرب صندوق الأمم المتحدة للشراكات الاستثمارية عن استعداده لدعم مكتب استثماري كاريبي يشجع الاستثمارات الجديدة في المنطقة. **وأقر الاجتماع بأن الإطار الاستراتيجي الإقليمي ينبغي أن يتناول تعزيز مساعدة الأمم المتحدة للجماعة لبناء القدرات من أجل الإسهام في**

التنفيذ التدريجي لسياسات التكامل القطاعية في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة وبخاصة في مجال النقل الجوي والبحري، الذي يعوق أداؤه الحالي تحسين الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي.

١٨ - وأقر الاجتماع بأن الأهداف الإنمائية للألفية حظيت باهتمام كبير لدى الجماعة الكاريبية وأن معظم بلدان الجماعة في طريقها إلى تحقيقها. بيد أن تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سيحدّ دون شك من إحراز المزيد من التقدم تجاه تحقيق الغايات الإنمائية ما لم تتخذ الحكومات إجراءات عاجلة لتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للمجموعات الأشد تأثرا بالفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي. وفيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي الإقليمي، اقترح الاجتماع أن تبحث منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية جدوى وضع غايات جديدة لبلدان الجماعة تتعدى الأهداف الحالية لتشمل، في جملة أمور، العلوم والبحوث والتنمية؛ وبناء القدرات؛ وتحليل جوانب الضعف؛ وتحديث البنيات التحتية لإنفاذ القانون وإدارة القطاع العام؛ والحصول على مصادر الطاقة المتجددة والكفؤة؛ وتخفيض المعدلات العالية للإصابة بالأمراض غير المعدية.

١٩ - ولاحظ الاجتماع ارتفاع النسبة المئوية للفئة التي تقل أعمارها عن ٢٤ سنة ضمن سكان منطقة البحر الكاريبي. وأُبلغ الاجتماع بوجود أدلة تشير إلى أن المراهقين والشباب في المنطقة يواجهون تحديات جديدة تستدعي المعالجة لاتقاء الضعف النفسي والاجتماعي والاقتصادي لديهم ودرء تهميشهم. وتتأثر المراهقات والنساء الشابات على وجه الخصوص بالعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، وبمشاكل الصحة الإنجابية. ومن الضروري اتخاذ تدابير استراتيجية عاجلة وابتكارية وقائمة على الحقوق من أجل معالجة هذه المشاكل. وعلى الرغم من وجود سياسات شبابية وقطاعية ترمي إلى استيفاء احتياجات الشباب لدى بلدان كثيرة، فإن تنفيذها يتعطل في معظم الحالات بسبب الافتقار إلى التمويل. واقترح الاجتماع أن تنشئ الجماعة الكاريبية، في إطار الالتزام بدورها في معالجة ثغرات التنفيذ من خلال منظور إقليمي، مركز رصد إقليمي من أجل رصد حقوق الأطفال والمراهقين والشباب. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى الاجتماع بأن تركز الأنشطة البرنامجية للوفاء باحتياجات الشباب على أربعة مجالات رئيسية، هي: (أ) الصحة، بما في ذلك الصحة العقلية والجنسية والإنجابية؛ و (ب) التعليم والتدريب على المهارات؛ و(ج) العمالة وإدرار الدخل، مع توفير مدخلات الائتمانات الصغرى؛ و (د) المهارات الحياتية وتنمية حس المواطنة. وتعهد صندوق الأمم المتحدة للسكان بمواصلة دعم الجماعة الكاريبية في مجال الشؤون الشبابية. وشددت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على أهمية دعم مشاركة الشباب في المسيرة الإنمائية في المنطقة والتزامها بذلك.

٢٠ - وأعرب الاجتماع أيضا عن ترحيبه بإطار العمل الإقليمي الأول من أجل الأطفال للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥، الذي اعتمده الاجتماع الخاص الثاني عشر لمجلس التنمية البشرية والاجتماعية التابع للجماعة الكاريبية. ويتبع الإطار نهجا متكاملا لمعالجة حق الأطفال في البقاء على قيد الحياة وحقهم في النماء وفي الحصول على الحماية وكفالة كرامتهم ومشاركتهم في الجماعة الكاريبية. ويؤكد أهمية اتخاذ تدابير لمعالجة أثر العنف على الأطفال، وزيادة معدلات استبقائهم في النظام التعليمي على مستوى المدارس الثانوية والجامعات، وتوفير العلاج للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية المعرضين لخطر الإصابة. وأُبلغ الاجتماع بأن شتى البلدان والوكالات اعتمدت تعاريف متباينة لكلمة ”الطفل“، لا سيما فيما يتصل بالقوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل والتدريب على المهن. وهناك حاجة لتوحيد التعاريف على نطاق المنطقة؛ ويتعين على وجه التحديد توحيد الفئة العمرية في جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي. وأوصت اليونيسيف بالتركيز بوجه خاص على فئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٤ سنة، حيث تتاح أفضل الفرص لتيسير عملية انتقال إيجابية إلى سن المراهقة، وتيسير حصول هؤلاء الأطفال على الرعاية وحمايتهم من العنف والاستغلال، ومن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتأثير الكوارث الطبيعية.

٢١ - وبينما رحب الاجتماع بالنجاح الذي تحقق حتى الآن في مجال تعميم البعد الجنساني في البرامج الاجتماعية - الاقتصادية، أشير إلى ضرورة إدماج المنظور الجنساني في عملية رسم السياسات. وأحاط الاجتماع علما بالضعف الاقتصادي الذي تعاني منه الأسر المعيشية التي تعولها إناث، نظرا إلى إلقاء عبء توفير الرعاية بشكل غير متناسب على النساء وارتفاع معدلات البطالة لديهن. ولا تزال جوانب عدم المساواة بين الجنسين مستمرة، وبخاصة فيما يتعلق بحصول نساء الشعوب الأصلية على التعليم؛ وبجوانب معينة في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية، وبالفرص الاقتصادية، التي تشمل الائتمانات. ولاحظ الاجتماع أنه من المرجح أن تؤدي الحالة الاقتصادية الراهنة إلى مزيد من التدهور في هذا الصدد. وأثيرت مسألة ضرورة توفير الحكومات الدعم الاجتماعي للأسر المعيشية التي يعولها فرد واحد. وأُبلغ الاجتماع بتفاوت مستويات تمثيل المرأة في المجال السياسي، إذ يتراوح معدله من صفر في أحد البلدان إلى ٢٩ في المائة في بلد آخر، وهي أعلى نسبة لتمثيل المرأة حاليا. وأُعرب عن القلق بشأن ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة في المنطقة، وبخاصة الاعتداءات الجنسية، التي يقل التبليغ بها ولا تلقي إليها الأنظمة القضائية بالا في كثير من الأحيان. ورحب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بمقترح الجماعة الكاريبية المتعلق بإنشاء وظيفة مقرر خاص معني بالعنف الجنساني، باعتبار أنها تتسق مع أهداف الحملة الحالية

التي ينظمها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة. وأعرب الصندوق عن اعتزامه دعم هذه المبادرة.

٢٢ - واعترف الاجتماع بأن منطقة البحر الكاريبي تتسم بأن صافي معدلات الهجرة فيها من أعلى المعدلات في العالم. وأشار الاجتماع إلى أن هجرة الإناث سجّلت معدلا هو الأعلى في العالم، وإلى أن نمط الهجرة يتسم بالتعقيد، ويشمل حركة العمال والمهاجرين لأسباب اقتصادية واللاجئين وطالبي اللجوء السياسي. ولكي يعالج تعقيد ظاهرة الهجرة في المنطقة، نظر الاجتماع في عدد من إجراءات السياسة العامة التي من شأنها تعزيز المساهمة المفيدة للمهاجرين في أوطانهم والبلدان المضيفة لهم. وأقر الاجتماع أن الرصد المنهجي لاتجاهات الهجرة، بما في ذلك تحويلات المهاجرين، أمر ضروري، وأنه يتطلب وجود إحصاءات عن الهجرة، وتبادل البيانات والمعلومات من أجل استخدامها في صياغة سياسات مناسبة للاستجابة. وأعربت الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية عن اهتمامهما بمواصلة التعاون مع الجماعة الكاريبية بشأن مسألة الهجرة. **ودعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بلدان الجماعة الكاريبية إلى المساهمة في إعداد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، الذي سيتناول موضوع الهجرة.**

٢٣ - وأعرب الاجتماع عن ترحيبه بإنشاء الإطار الاستراتيجي لمنطقة البحر الكاريبي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسلم بالدور المركزي للإطار في توفير أساس يستند إليه التعاون الدولي. بيد أن الاجتماع أحاط علما بالتحديات الكثيرة التي ما زالت قائمة ونظر في عدد من التوصيات المتعلقة بالتصدي لهذه التحديات. وتتضمن هذه التوصيات تهيئة بيئة مواتية للحد من الوصم وتعزيز حقوق الإنسان؛ وتحسين استخدام الأطر التشريعية بغرض تخفيض حالات التمييز وتيسير إمكانية الحصول على الرعاية والوصول إلى مرافق العلاج؛ والاستفادة من منجزات المؤسسات القائمة؛ وإيلاء المزيد من الاهتمام لفرص الوقاية، وتأسيس مرفق لتوفير الدعم التقني للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات الطوارئ.

٢٤ - وأقر الاجتماع بأن المنطقة تسجل أعلى معدلات العنف الجنائي حسب الفرد في العالم، وأشار أيضا إلى تزايد معدلات العنف الجنسي والاتجار بالبشر والمخدرات والتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة. وأشارت الجماعة إلى أن مسألة الأمن تظل شاغلا أساسيا في المنطقة. ولوحظ أن الأزمة المالية سيكون لها على الأرجح تأثير سلبي على النسيج الاجتماعي للمجتمعات في المنطقة، مما سيؤدي إلى المزيد من الارتفاع في معدلات الهجرة والجريمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة. وأقر الاجتماع بوجود رابطة بين دورات ازدياد معدلات الجرائم العنيفة والأحوال السائدة في المناطق الحضرية وبطالة الشباب

وعدم عدالة توزيع الدخل وتوافر الأسلحة. وأعرب الاجتماع عن القلق إزاء حدة تأثير الجريمة على المدى المتوسط على النمو الاقتصادي والتنمية في منطقة البحر الكاريبي. وأشاد بإنشاء وكالة تنفيذ معنية بالجريمة والأمن تابعة للجماعة الكاريبية في الآونة الأخيرة، مشيرا إلى أن هدف الوكالة يتمثل في إقامة آليات فعالة لمبادرات الأمن الجماعية وتبادل المعلومات. وأشار الاجتماع إلى فرص قيام عمل مشترك بين الوكالة ومنظومة الأمم المتحدة. وأقر الاجتماع بوجوب توسيع نطاق الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك حماية ضحايا الاتجار بالبشر، وبأنه يتعين إدراج هذه الجهود في الإطار الاستراتيجي الإقليمي باعتبارها أولوية. وأُعرب عن توقع توفير الدعم لهذه الجهود من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبأن يشمل هذا الدعم إنشاء مركز تنسيق في الأمانة العامة للجماعة الكاريبية. كما **عرض مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة أن يعمل مع الجماعة على حشد اهتمام المانحين بغرض إقامة مركز تنسيق معني بنزع السلاح وعدم الانتشار في الأمانة العامة للجماعة.**

٢٥ - واعترف الاجتماع بسجل الجماعة الكاريبية الحافل في مجال الحوكمة الرشيدة. ودعت الجماعة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للتغيير الدستوري، وزيادة الشفافية والمساءلة والتحلي بقدر أكبر من اليقظة في مجال حقوق الإنسان. وطُرح موضوع بناء مؤسسة الجمعية العامة للبرلمانيين في الجماعة الكاريبية باعتباره مجالا يتعين تناوله نظرا إلى أن الجمعية ظلت غير فاعلة لعدة سنوات. وأشار الاجتماع أيضا إلى أن منظمات المجتمع المدني في منطقة البحر الكاريبي يمكن أن تنتفع بعملية بناء القدرات، وأعرب عن الترحيب بخبرة منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال على وجه التحديد. وأُبلغ الاجتماع بأن ميثاق المجتمع المدني للجماعة الكاريبية يحتاج إلى دعم إضافي من أجل تنفيذ متطلبات تقديم التقارير من الناحية القانونية وإنفاذها. وأقر الاجتماع كذلك أن دعم الأمم المتحدة في هذا المجال سيندرج في الإطار الاستراتيجي الإقليمي، وأن من الضروري إيجاد استراتيجية لبناء القدرات تستند إلى تقييم احتياجات الجماعة في مجال الحوكمة. **وعرضت إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة توفير الدعم في عدد من المجالات ذات الصلة، بما في ذلك تعزيز قدرة نظم الإنذار المبكر والمساعي الحميدة وآليات حل المنازعات. وتمت الموافقة أيضا على دعم الإصلاحات الدستورية ورصد العمليات الانتخابية وتكرار البرامج القائمة للوئام الاجتماعي على الصعيد الإقليمي. وستستمر المناقشات بين الجماعة الكاريبية وإدارة الشؤون السياسية فيما يتعلق بتسجيل الناخبين وإيفاد بعثات مراقبي الانتخابات.**

٢٦ - وأقر الاجتماع بأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان عناصر متعاضدة، إلى جانب الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بهدف كفالة استمرار احترام الحقوق

المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعترف بها دوليا. إلاّ أن الاجتماع أشار إلى وجود بعض الثغرات في الوفاء بالالتزامات القانونية المنبثقة عن المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، التي تعد بلدان الجماعة أطرافا فيها. وأُبلغ الاجتماع بأن الهيئات المنشأة بمعاهدات أوصت بإلغاء عقوبة الإعدام؛ وأُبلغ أيضا بالانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وتعديل القوانين المتصلة بعقوبة الإعدام تماشيا مع أحكام المادة ٦ من العهد، واعتماد تفسير قانوني للتعذيب يتماشى مع أحكام المادة ٧ من العهد والمادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب؛ وإقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تراعي مبادئ باريس. وأُبلغ الاجتماع بإمكانية بذل المزيد من الجهد من أجل رفع مستويات التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، والوفاء بالتزامات تقديم التقارير، وتعزيز التعاون مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بوسائل منها تقديم دعوات مفتوحة إلى الأطراف المكلفة بولايات تتعلق بالإجراءات الخاصة. **وأُبلغ الاجتماع بأن ١٢ بلدا في الجماعة الكاريبية ستخضع للاستعراض من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، مما قد يتيح الفرصة لقيام حوار بنَّاء بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية.**

٢٧ - وناقش الاجتماع الإطار الاستراتيجي الإقليمي المقترح، في سياق الأولويات التي حُددت في المناقشات المواضيعية. ولاحظ الاجتماع أن هناك عددا من الأطر الإقليمية القائمة في مجالات العمل المتخصصة، وأقر بأن البرمجة الثنائية ستستمر بين إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وبين الجماعة الكاريبية. وستتواصل أيضا البرمجة على الصعيد الوطني. وعليه، وافق الاجتماع على أن يعكس الإطار الاستراتيجي الإقليمي المجالات ذات الأولوية التي حُددت أثناء الاجتماع، والتي يمكن أن يشكل وجود نهج إقليمي متكامل فيها، من قبل شركاء منظومة الأمم المتحدة، قيمة مضافة للتعاون بين المنظومة والجماعة.

٢٨ - وحدد الاجتماع المجالات التالية باعتبارها من مجالات الاهتمام داخل الإطار الاستراتيجي الإقليمي: وضع استراتيجيات للتنمية القطاعية المتكاملة في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة والنقل؛ وتحديد فرص معينة لمواصلة التعاون في مجال الجريمة والأمن؛ ومواصلة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض الاستفادة من تحرير تسويقها من خلال إدخال تحسينات على إمكانية الحصول على تكنولوجيا النطاقات العريضة؛ والتوسع في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية؛ وتعزيز إمكانية الحصول على التعليم وجودة التعليم الأولي والثانوي والجامعي؛ وتنفيذ سياسات لحماية التنوع البيولوجي في منطقة البحر الكاريبي؛ ومواصلة التعاون في مجال إدارة الكوارث والحد من المخاطر؛

ومواصلة التعاون في مجالات الصحة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين وسط الشباب، والأغذية، علاوة على أمن الطاقة؛ واتخاذ نهج متكامل للإدارة في منطقة البحر الكاريبي؛ وإيجاد أدوات ومنهجيات لرصد مستودعات المياه الجوفية الساحلية؛ وتوفير الدعم في مجال صياغة سياسات ذات صلة ببناء القدرة على التحمل، وبخاصة لدى البلدان الصغيرة المثقلة بالديون؛ ومراعاة خصوصيات منظمة دول شرق البحر الكاريبي؛ ووضع استراتيجيات لتشجيع استثمار رؤوس الأموال من خلال إقامة كيان استثماري على نطاق المنطقة. ووافق الاجتماع أيضا على أنه يتعين أن يستفيد الإطار الاستراتيجي الإقليمي من النماذج التي تملك فيها منظومة الأمم المتحدة ميزة نسبية، مثل إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وبناء القدرات؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والحصول على البحوث والبيانات والوثائق بما في ذلك الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتوفير أساليب لتثقيف الجماهير والدعوة العامة.

٢٩ - واعترف الاجتماع بالإطار الاستراتيجي الإقليمي باعتباره آلية معززة للتخطيط والرصد والنظر في خيارات تنفيذه. ووافق الاجتماع على أن يعكس الإطار منظورا من ثلاث إلى خمس سنوات، عوضا عن قصره على الفترات المكونة من سنتين، التي تفصل بين الاجتماعات العامة للأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. وسلم الاجتماع بالإمكانية التي يتيحها فريق المديرين الإقليميين. وأوصى الاجتماع بأن يولي الفريق مزيدا من الاهتمام للمسائل الخاصة بمنطقة البحر الكاريبي، مشيرا إلى إمكانية أن يصبح الفريق مسؤولا عن الرصد والتبليغ بشأن تنفيذ الأنشطة المتفق عليها في سياق الإطار على الصعيد الإقليمي. واتفق على أن تكمل إدارة الشؤون السياسية إعداد مشروع الإطار الاستراتيجي الإقليمي، وأن تدرج في الوثيقة النقاش الثري الذي أتاحه الاجتماع، قبل إرسال النص إلى وكالات الأمم المتحدة من أجل التعليق عليه، في سياق الإعداد لعقد اجتماع متابعة مع الجماعة الكاريبية.

٣٠ - ووافق الاجتماع على أن تواصل إدارة الشؤون السياسية، بوصفها مركز التنسيق المعني بالمنظمات الإقليمية، تيسير الحوار بشأن مشروع الإطار الاستراتيجي الإقليمي أثناء قيامها برصد إجراءات المتابعة العاجلة، بغرض كفالة عدم فقدان الزخم في الفترة الفاصلة بين هذا الاجتماع العام والاجتماع العام المقبل.

٣١ - ووافق الاجتماع على عقد الاجتماع العام السادس للأمم المتحدة والجماعة الكاريبية في مقر الجماعة، في جورجتاون، غيانا، في عام ٢٠١١.
